The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 1, 2026
Page No: 203-215
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 **0.69 :2025 (AIF) معامل التأثير العربي** **ISI 2024: 0.696**

The Extent to Which the Application of International Internal Auditing Standards Contributes to Reducing Risks in Libyan Commercial Banks

Walid Muftah Al-Sahli*
Ministry of Technical and Vocational Education, General Department, Faculty of Technical Sciences, Misurata, Libya

مدى مساهمة تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في الحد من المخاطر بالمصارف التجارية الليبية

وليد مفتاح الساحلي*
قسم المواد العامة، كلية العلوم التقنية، وزارة التعليم التقني والفني، مصراتة، ليبيا

*Corresponding author: waliidassahle.77@gmail.com

Received: January 02, 2026	Accepted: February 04, 2026	Published: February 14, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aims to measure and assess the extent to which the application of internal auditing standards contributes to reducing risks in commercial banks and their branches operating in the city of Misurata. The study relies on the International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing issued by the Institute of Internal Auditors (IIA), according to the latest updates. These standards include attribute standards—such as independence, objectivity, professional competence, and audit quality—and performance standards related to planning, managing activities, follow-up, and information determination. The study adopted the descriptive–analytical approach. Data were collected through a questionnaire distributed to audit, credit, and risk managers, as well as bank supervisors and their assistants. A total of 33 valid questionnaires were analyzed. The findings revealed that Libyan commercial banks face significant risks, most notably exchange rate fluctuations and the weakness of economic feasibility studies submitted by clients, which adversely affect the effectiveness of internal auditing. The results further indicated that applying international internal auditing standards clearly contributes to enhancing audit quality and improving the ability to reduce banking risks. In light of these results, the study recommends adopting an integrated risk management system and activating risk-based internal auditing, in addition to improving the professional competence of staff through training programs and workshops and benefiting from international expertise in this field. These measures would strengthen the effectiveness of internal auditing, improve banking performance, and reduce risks.

Keywords: Banking Risks, Internal Auditing, Commercial Banks.

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتقييم مدى مساهمة تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر بالمصارف التجارية وفروعها العاملة في مدينة مصراتة، وذلك بالاعتماد على معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين الدولي وفق آخر تحديث، والتي تضمنت معايير الصفات مثل الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية وجودة

المراجعة، ومعايير الأداء كالتخطيط وإدارة الأنشطة والمتابعة وتحديد المعلومات.اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تم جمع البيانات من خلال استبيان وُزع على مديري المراجعة والائتمان والمخاطر ومراقبي المصارف ومساعديهم، حيث تم تحليل 33 استبياناً صالحاً. وأظهرت النتائج أن المصارف التجارية الليبية تواجه مخاطر جوهرية أبرزها تقلبات سعر الصرف وضعف دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة من العملاء، مما انعكس على كفاءة المراجعة الداخلية. بينت النتائج أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية يسهم بوضوح في رفع جودة المراجعة وتحسين قدرتها على الحد من المخاطر المصرفية. وفي ضوء ذلك، اوصت الدراسة بتبني نظام متكامل لإدارة المخاطر وتفعيل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، إلى جانب تطوير كفاءة الكوادر المهنية من خلال التدريب وورش العمل، والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال، بما يعزز فاعلية المراجعة الداخلية ويسهم في تحسين الأداء المصرفي وتقليل المخاطر.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية، المراجعة الداخلية، المصارف التجارية.

مقدمة:

شهد القطاع المصرفي خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة في حجم الأنشطة المالية وتنوع المنتجات والخدمات المصرفية، الأمر الذي أدى إلى زيادة تعقيد العمليات المصرفية وارتفاع مستويات التعرض لمختلف أنواع المخاطر، سواء كانت ائتمانية أو تشغيلية أو سوقية أو مخاطر سيولة. وفي ظل هذه البيئة المتغيرة، أصبحت إدارة المخاطر أحد المحاور الأساسية لضمان الاستقرار المالي للمصارف والحفاظ على سلامة مراكزها المالية وتعزيز ثقة المتعاملين معها، حيث تشير الأدبيات الحديثة إلى أن فعالية إدارة المخاطر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة نظم الرقابة الداخلية وفعالية المراجعة الداخلية داخل المؤسسة (Lenz & Hahn, 2015).

وقد صاحب هذا التطور اهتمام متزايد بتعزيز نظم الرقابة الداخلية وتفعيل وظيفة المراجعة الداخلية بوصفها إحدى الأدوات الأساسية الداعمة لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية، حيث بينت الدراسات التطبيقية أن فعالية المراجعة الداخلية تتأثر بعوامل تنظيمية ومهنية مثل الاستقلالية وحجم وحدة المراجعة وخبرة العاملين فيها، وأن هذه العوامل ترتبط مباشرة بتحسين الرقابة المؤسسية وتقليل المخاطر التشغيلية والمالية (Arena & Azzone, 2009).

وفي الإطار التنظيمي الدولي، أكدت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن المراجعة الداخلية تمثل خط الدفاع الثالث في إدارة المخاطر المصرفية، وأن استقلاليتها وارتباطها المباشر بمجلس الإدارة يعدان شرطاً أساسياً لضمان فعاليتها في تعزيز الحوكمة المصرفية والحد من المخاطر .(Basel Committee on Banking Supervision, 2012)

كما يبين إطار الرقابة الداخلية أن فعالية نظم الرقابة تعتمد على تكامل بيئة الرقابة وتقييم المخاطر والأنشطة الرقابية ونظم المعلومات والمتابعة المستمرة، وأن نجاح هذه المكونات يرتبط بطبيعة البيئة التنظيمية التي تعمل فيها المؤسسة (COSO, 2013).

ومن منظور المؤسسات الدولية، تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن الأنظمة المصرفية في الاقتصادات التي تواجه تحديات مؤسسية أو عدم استقرار اقتصادي تكون أكثر عرضة لمخاطر تشغيلية وائتمانية، مما يفرض ضرورة تعزيز نظم الحوكمة والرقابة الداخلية وتحسين إدارة المخاطر داخل المصارف .(IMF, 2021). كما يؤكد البنك الدولي أن ضعف نظم الرقابة المؤسسية والحوكمة المالية يعد من العوامل الرئيسة التي تزيد من تعرض الأنظمة المصرفية للمخاطر وتحد من قدرتها على دعم النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي (World Bank, Financial Sector Governance Reports.2018).

وتزداد أهمية هذا الموضوع في القطاع المصرفي نظراً للدور الحيوي الذي تؤديه المصارف في دعم النشاط الاقتصادي وتمويل الاستثمار، حيث أظهرت الدراسات التطبيقية في القطاع المصرفي أن وجود وظيفة مراجعة داخلية قوية واستقلالية فعالة يسهمان في تحسين الأداء المصرفي وتقليل المخاطر الائتمانية وتعزيز الاستقرار المالي (Boussada & Boulila-Taktak, 2018).

وفي السياق العربي، أكدت الدراسات الميدانية في القطاع المصرفي أن تطوير نظم المراجعة الداخلية يسهم في تحسين الرقابة على الأنشطة المصرفية وتعزيز إدارة المخاطر، كما بينت دراسات تطبيقية أن تفعيل المراجعة الداخلية يرفع كفاءة إدارة المخاطر ويحسن الأداء المالي للمؤسسات المصرفية (البجيرمي، 2011).

أما في السياق الليبي، فقد أشارت الدراسات التطبيقية إلى وجود حاجة متزايدة لتطوير وظيفة المراجعة الداخلية بما يتوافق مع المعايير الدولية، وأن التخطيط لأعمال المراجعة قائم إلا أنه يحتاج إلى دعم أكبر من حيث الموارد والتنظيم والتطبيق المهني للمعايير الدولية (أبورويلة و اخرون، 2019)، كما أوضحت دراسات حديثة أن للمراجعة الداخلية دوراً مهماً في تعزيز إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية وتحسين قدرتها على تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها (الشافي وأبوزقية، 2024)، وفي ضوء ما سبق، ومع ما يواجهه القطاع المصرفي الليبي من تحديات اقتصادية وتنظيمية، تبرز الحاجة إلى دراسة مدى مساهمة تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في الحد من المخاطر بالمصارف التجارية الليبية، من خلال تحليل واقع تطبيق هذه المعايير داخل المصارف وفروعها وقياس انعكاسها على قدرتها في تحديد المخاطر المصرفية وتقييمها والحد من آثارها.

مشكلة الدراسة:

تمثل المراجعة الداخلية إحدى الركائز الأساسية لضمان كفاءة وفاعلية الأنشطة المصرفية في ظل بيئة عمل تتسم بدرجة عالية من التعقيد والمخاطر. وقد أكدت الأدبيات التنظيمية الدولية أن المراجعة الداخلية تمثل خط الدفاع الثالث في منظومة إدارة المخاطر المصرفية، وأن فعاليتها تعد عنصراً أساسياً في تعزيز الحوكمة والاستقرار المالي داخل المصارف (Basel Committee on Banking Supervision, 2012).

ورغم هذا الاهتمام الدولي، تشير الدراسات التطبيقية إلى وجود تفاوت في مستوى تطبيق معايير المراجعة الداخلية داخل المؤسسات المالية، خاصة في البيئات التي تواجه تحديات اقتصادية وتنظيمية، حيث يؤكد إطار الرقابة الداخلية أن ضعف تكامل عناصر الرقابة وتقييم المخاطر قد يؤدي إلى زيادة التعرض للمخاطر المؤسسية.(COSO, 2013)

وفي السياق الليبي، أظهرت الدراسات الميدانية وجود حاجة متزايدة لتطوير وظيفة المراجعة الداخلية وتعزيز قدرتها على دعم إدارة المخاطر، حيث بينت دراسة المحجوب أن للمراجع الداخلي دوراً مهماً في تعزيز أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية من خلال تقييم كفاية نظم الرقابة وتحسين الإجراءات الرقابية داخل المصارف (المحجوب، 2015)، كما أشارت دراسات ليبية أخرى إلى أن توفر المقومات المهنية والتنظيمية للمراجعة الداخلية يمثل عاملاً أساسياً في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي ورفع فاعلية الرقابة داخل المؤسسات المالية (عبد الحليم ، 2018).

تشير هذه النتائج إلى أن استمرار القصور في تطبيق المعايير المهنية للمراجعة الداخلية أو ضعف الإمكانات التنظيمية قد يزيد من تعرض المصارف لمخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل والسوق، خاصة في ظل البيئة الاقتصادية والتنظيمية التي يعمل فيها القطاع المصرفي الليبي، ومن هنا تبرز الفجوة البحثية في الحاجة إلى دراسة علمية ميدانية تقيس مدى مساهمة تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في الحد من المخاطر بالمصارف التجارية الليبية، وتحليل العلاقة بين مستوى تطبيق هذه المعايير وقدرة المصارف على مواجهة المخاطر المصرفية المختلفة

وعليه تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- **التساؤل الأول:** " ما مدى وحجم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية وفروعها العاملة في دولة ليبيا؟ "
- **التساؤل الثاني:** " إلى أي مدى يساهم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في الحد من المخاطر المصرفية؟ "

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الحيوي والمهم الذي تقوم به وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المصرفية، أن فهم مدى وحجم تلك المخاطر المحيطة يزيد من أهمية منهج معايير المراجعة الداخلية في مواجه تلك المخاطر بما يصنع ويخلق القيمة المضافة لأعمال المصارف التجارية وتوضيح اليات تطبيق هذه المعايير من قبل مسؤولي الرقابة الداخلية بالمصارف. كما تساهم في اغناء الجانب المعرفي لتبيان مساهمة معايير المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. قياس وتقييم مدى وحجم المخاطر التي تواجه المصارف التجارية وفروعها العاملة في دولة ليبيا.
2. قياس أثر معايير المراجعة الداخلية الدولية في تعزيز كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية للحد من المخاطر المصرفية.

فرضيات الدراسة:

لغرض تحقيق اهداف الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الاولى:** " تواجه المصارف التجارية وفروعها العاملة في ليبيا مخاطر جوهرية تتمثل في: مخاطر تشغيل، مخاطر السوق، مخاطر ائتمان، مخاطر سيولة"
- **الفرضية الثانية:** " أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية يساهم بشكل جوهري في تعزيز كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية ويحد من المخاطر المصرفية"

حدود (نطاق) الدراسة:

1. **النطاق الموضوعي:** تقتصر الدراسة على موضوع محدد وهو قياس وتقييم حجم ونوع المخاطر المصرفية التي تواجه المصارف التجارية في دولة ليبيا وأيضا دراسة أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين الدولي في الحد من تلك المخاطر.
2. **النطاق المكاني والزماني:** ويتمثل النطاق المكاني في المصارف التجارية وفروعها العاملة بمدينة مصراتة اما عينة الدراسة فكانت: المديرين ومساعديهم المسؤولين عن الرقابة الداخلية بالمصارف، النطاق الزماني أجريت الدراسة خلال سنة 2023م.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات المحلية والأجنبية موضوعات المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وذلك لادراك الباحثين لأهميتها في ناحية تطوير وتحسين أداء المصارف وحماية أموال المودعين ودفع عجلة التنمية.

- **دراسة أبوزيد وأبوزقية (2024) ليبيا: بعنوان "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا"**: هدفت الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية وقياس مستوى إدراك المراجعين لأهميتها. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على استبانة لعينة من العاملين

بإدارات المراجعة والمخاطر بمصارف مصراتة (109 استمارات صالحة). أظهرت النتائج وجود إدراك مرتفع لأهمية إدارة المخاطر، وأن للمراجعة الداخلية تأثيرًا إيجابيًا واضحًا في تعزيز وتحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها. وأوصت الدراسة بتفعيل دور المراجعة الداخلية، وتبني أساليب حديثة لإدارة المخاطر، وتعزيز التنسيق بين الإدارات المعنية.

- **دراسة العماري وابوشعالة (2020) ليبيا: بعنوان " دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي":** هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر التمويل المصرفي داخل المصارف التجارية الليبية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام الاستبانة لجمع البيانات من العاملين في إدارات المراجعة الداخلية بفروع المصارف التجارية بمدينة سرت. وركزت على تحليل دور المراجعة الداخلية في مراجعة إجراءات منح التمويل، وتقييم الضمانات، والتأكد من الالتزام بالسياسات الائتمانية المعتمدة .وأظهرت نتائج الدراسة أن تفعيل إجراءات المراجعة الداخلية، وخاصة مراجعة ملفات التمويل ومتابعة استخدام القروض، يسهم في خفض مخاطر التعثر المالي والحد من الانحرافات في استخدام التمويل. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية إدارات المراجعة الداخلية وتطوير مهارات المراجعين وتبني أساليب رقابية حديثة لضمان سلامة قرارات التمويل المصرفي.
- **عبد الكريم أبورويلة وآخرون (2019) ليبيا بعنوان" تقييم المراجعة الداخلية في المؤسسات الليبية في ضوء المعايير الدولية ":** هدفت الدراسة إلى تقييم وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسات الليبية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة الداخلية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وتوصلت إلى أن المؤسسات الليبية تقوم بالتخطيط لأعمال المراجعة الداخلية إلا أن خطط المراجعة لا تتضمن بشكل كافٍ عناصر مهمة مثل تحديد عدد المراجعين أو الموازنات أو خطط التطوير المستقبلية. كما بينت الدراسة أن المراجعين الداخليين يقومون بمهام المراجعة المحاسبية والإدارية ويقدمون خدمات استشارية للإدارة، مما يعكس أهمية تطوير تطبيق المعايير الدولية لتعزيز كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية.
- **أيوب بودور (2019) الجزائر بعنوان " تأثير إدارة المخاطر المالية على البنوك، الجزائر"**: هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك من خلال دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. تناولت الدراسة أنواع المخاطر المصرفية وأساليب إدارتها وفق مقررات لجنة بازل، كما اعتمدت على تحليل المؤشرات المالية ونماذج تقييم الأداء مثل ROE و CAMELSلقياس أثر المخاطر على الأداء المالي للبنوك. وأظهرت الدراسة وجود ارتباط بين مستوى إدارة المخاطر المالية ومستوى الأداء المالي للمصارف.
- **حسن هادي جاهل &علي حنظل حسين (2019) بعنوان: "أثر التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة في المصارف، العراق"**: هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة في المصارف الخاصة في محافظة كربلاء بالعراق. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم تحليل الاستبانات باستخدام برنامج .SPSS وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للتدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة في المصارف، كما أكدت الدراسة أهمية دور التدقيق الداخلي في تقديم المعلومات والتوصيات التي تساعد الإدارة على ضبط المخاطر والمحافظة على الاستقرار المالي للمصرف.
- **برهان حسين خلف الشلال (2017) العراق بعنوان " تطوير المراجعة الداخلية لتحسين الرقابة على الأنشطة المصرفية في المصارف التجارية العراقية":** هدفت الدراسة إلى تطوير وظيفة المراجعة الداخلية بما يسهم في تحسين الرقابة على الأنشطة المصرفية في المصارف التجارية العراقية. اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية، وتم توزيع 217 استبانة على أعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة والمراجعين الداخليين والمحاسبين، وتم تحليل 196 استبانة باستخدام برنامج .SPSS وركزت الدراسة على دور الحوكمة ولجان المراجعة والتعاقد الخارجي في رفع كفاءة المراجعة الداخلية وتحسين نظام الرقابة الداخلية، وأكدت النتائج أهمية تطوير المراجعة الداخلية باعتبارها أداة رئيسية لتعزيز الرقابة المصرفية وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي.
- **حميدة علي المحجوب (2015) ليبيا بعنوان " دور المراجع الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر المصرفية:** هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الداخلي في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية العاملة في ليبيا. اعتمدت الدراسة على المنهج التطبيقي الميداني لدراسة العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر المصرفية، وركزت على مقومات وظيفة المراجعة الداخلية مثل الاستقلالية والكفاءة المهنية وتنظيم العمل ومدى تأثيرها في تحسين أداء إدارة المخاطر. وأكدت الدراسة أن تفعيل دور المراجعة الداخلية في المصارف يسهم في رفع كفاءة إدارة المخاطر وتعزيز الرقابة وتحسين الأداء المصرفي.
- **دراسة إيهاب ديب رضوان (2012) غزة بعنوان أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية:** هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة في ضوء معايير التدقيق الدولية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة وزعت على المدققين الداخليين في البنوك التجارية، حيث بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 30 استبانة، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج .SPSS وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير السمات المهنية للتدقيق الداخلي مثل الاستقلالية والكفاءة المهنية وبين إدارة المخاطر المصرفية، كما أظهرت النتائج

وجود علاقة إيجابية بين تطبيق معايير الأداء للتدقيق الداخلي وبين فاعلية إدارة المخاطر. وأوصت الدراسة بضرورة دعم إدارات التدقيق الداخلي وتعزيز استقلاليتها وتوفير التدريب اللازم للمدققين في مجال إدارة المخاطر.

- **شادي البجيرمي (2011) سوريا بعنوان "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر":** هدفت الدراسة إلى تحليل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف السورية من خلال دراسة ميدانية. تناولت الدراسة طبيعة التدقيق الداخلي ومعاييره ودوره في تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها داخل المصارف، كما اعتمدت على الاستبانة وتحليل البيانات إحصائياً لاختبار فرضيات الدراسة. وأكدت النتائج أهمية التدقيق الداخلي كأداة رئيسية في دعم نظام إدارة المخاطر المصرفية وتحسين كفاءة الرقابة الداخلية داخل المصارف.

الإطار النظري للدراسة:

تواجه المصارف التجارية في مختلف أنحاء العالم تحديات متزايدة في ظل بيئة اقتصادية ومالية غير مستقرة، حيث ازدادت المخاطر الناتجة عن العولمة والتطور التكنولوجي والتحولات الجيوسياسية. وفي هذا السياق أصبحت المراجعة الداخلية أحد الركائز الأساسية لتعزيز الثقة العامة وضمان استقرار القطاع المالي، إذ لم تعد مجرد وظيفة تقليدية لمتابعة الالتزام بالسياسات والإجراءات، بل تحولت إلى أداة استراتيجية لإدارة المخاطر وحوكمة المؤسسات (البجيرمي، 2011، ص 81، بن عطاف، 2021، ص 116).

في الحالة الليبية والعربية، ازدادت الحاجة إلى تطوير أنظمة المراجعة الداخلية خلال العقد الأخير نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي أثرت سلبًا في القطاع المصرفي، وقد أشار تقرير البنك الدولي إلى أن غياب أنظمة رقابة داخلية فعالة كان من بين الأسباب الرئيسية لضعف أداء العديد من المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. (Lenz & Hahn, 2015, p. 8; Basel Committee on Banking Supervision, 2012, p. 7)

مفهوم المراجعة الداخلية وأهدافها:

عرف معهد المراجعين الداخليين الدولي (The Institute of Internal Auditors [IIA], 2017, p. 1) المراجعة الداخلية بأنها: نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى تقديم ضمانات واستشارات تضيف قيمة للمؤسسة وتحسن عملياتها من خلال المساعدة في تحقيق الأهداف عبر نهج منظم لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة".

وقد تطورت المراجعة الداخلية تاريخيًا من مجرد فحص السجلات إلى وظيفة استراتيجية تركز على إدارة المخاطر الشاملة، خاصة بعد الأزمات المالية العالمية ويكمن الفرق بين المراجعة الداخلية والخارجية في أن الأولى دائمة واستشارية داخل المؤسسة، بينما الثانية مستقلة تركز على إبداء الرأي في القوائم المالية (البجيرمي، 2011، ص 45-47؛ يعقوب، 2014، ص 41 -42).

وتهدف المراجعة الداخلية إلى ضمان الالتزام بالقوانين والسياسات وتحسين الكفاءة التشغيلية وحماية الأصول، إضافةً إلى المساهمة في إدارة المخاطر المؤسسية، كما أن المراجعة الداخلية تضيف قيمة من خلال تقييم فعالية أنظمة الرقابة، وهو ما أيده كل من (Arena & Azzone, 2009, p. 68) إلى أن المؤسسات الأوروبية باتت تعتبر المراجعة الداخلية شريكًا استراتيجيًا في الحوكمة، بينما رأى المراجعون الداخليون أن دورهم الأساسي يتمثل في إدارة المخاطر وضمان الالتزام (Lenz & Hahn, 2015, p. 17)

أما وظائف المراجعة الداخلية **فتتمثل في ثلاث مهام مترابطة:** (أبورويلة وآخرون، 2019، ص. 7)

1. **الفحص:** مراجعة السجلات والبيانات المالية للتحقق من صحتها وسلامة الأصول.
2. **التقييم:** تقدير كفاءة نظم الرقابة والإجراءات الإدارية والمحاسبية واقتراح التحسينات.
3. **مراقبة التنفيذ**: متابعة تطبيق السياسات والخطط وكشف الانحرافات وتصحيحها.

معايير المراجعة الداخلية الدولية:

أصدر معهد المراجعين الداخليين (IIA) آخر تحديث لمعايير المراجعة الداخلية سنة 2017 لتوحيد الممارسات المهنية وضمان جودة العمل الرقابي عالميًا. وتنقسم هذه المعايير إلى مجموعتين رئيسيتين:

(أ) معايير الصفات، و (ب) معايير الأداء، إضافةً إلى معايير تطبيقية خاصة.

أ. معايير الصفات:(يعقوب ، 2014، ص 56-60 ; [IIA], 2017, pp. 2-6)

تركز هذه المعايير على السمات التي يجب أن تتوافر في المراجعة الداخلية والمراجعين، **وتشمل أربعة عناصر رئيسة:**

1. **الأهداف والصلاحيات:** يجب أن تُحدّد مهام المراجعة في وثيقة رسمية (ميثاق المراجعة الداخلية) معتمدة من مجلس الإدارة لضمان وضوح الأدوار.
2. **الاستقلالية والموضوعية:** تعني حرية المراجع الداخلي من أي ضغوط أو تأثيرات قد تؤثر في حياده المهني. وتشمل الاستقلالية شقين: الاستقلال التنظيمي من خلال رفع التقارير مباشرة إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة، والموضوعية الشخصية التي تقوم على النزاهة والحياد، بحيث تُبنى الأحكام المهنية على الأدلة فقط. وتشير لجنة بازل إلى أن ضعف الاستقلالية يعد من العوامل التي تقلل من موثوقية المخرجات الرقابية وتزيد من احتمالية المخاطر التشغيلية (Basel Committee on Banking Supervision, 2012, p. 14)
3. **الكفاءة والعناية المهنية:** يجب أن يمتلك المراجعون المعرفة والمهارات الكافية لأداء مهامهم بفعالية، مع الاستعانة بخبراء عند الضرورة.

4. **برنامج ضمان الجودة والتحسين:** يتطلب من مدير المراجعة تطوير نظام تقييم دوري يشمل مراجعات داخلية وخارجية لضمان التطوير المستمر

ب. معايير الأداء: (بن عطاف، 2021، ص 124 ;[IIA], 2017, pp. 9-16).

توضح كيفية ممارسة المراجعة الداخلية وتقييم أدائها، **وتشمل:**

1. **إدارة نشاط المراجعة:** إعداد خطة سنوية مبنية على المخاطر وتقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة.
2. **طبيعة العمل:** تقييم فاعلية نظم الرقابة والمخاطر والحوكمة
3. **تخطيط وتنفيذ مهام المراجعة:** إعداد برامج مراجعة واضحة وجمع الأدلة وتحليلها بموضوعية.
4. **توصيل النتائج ومتابعة التنفيذ:** إصدار تقارير دقيقة وواضحة ومتابعة تنفيذ التوصيات بشكل دوري.

وبناءً على ذلك، تشكل معايير المراجعة الداخلية إطاراً متكاملاً لضمان الجودة والفعالية من خلال الجمع بين استقلالية المراجعين وكفاءتهم، وبين وضوح التخطيط والتنفيذ والمتابعة في عملهم

إدارة المخاطر المصرفية:

تُعد إدارة المخاطر المصرفية عملية شاملة تهدف إلى تحديد وقياس وتحليل المخاطر المحتملة ووضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها لضمان استقرار المؤسسة المصرفية وثقة المتعاملين بها. وتعرف بانها مجموعة من المبادئ والأسس الهادفة إلى تحديد المخاطر التي تواجه المؤسسة وإعطائها قيماً كمية ونوعية من أجل السيطرة عليها كم تعرف على انها عمليات متكاملة لتحديد وتقييم ومراقبة الأحداث المحتملة التي قد تؤثر في تحقيق أهداف المنشأة بما يوفر تطميناً معقولاً للإدارة العليا(COSO, 2013, p).

وتؤدي إدارة المخاطر ثلاث وظائف أساسية: (المحجوب، 2015، ص 37 – 40)

1. **وقائية:** لتجنب المخاطر قبل وقوعها.
2. **اكتشافيه:** لتحديد المخاطر أثناء حدوثها.
3. **تصحيحية:** لمعالجة آثار المخاطر وضمان عدم تكرارها.

وتبرز أهمية حوكمة إدارة المخاطر من خلال تكامل الأدوار بين المساهمين، ومجالس الإدارة، والإدارة التنفيذية، ووحدات المراجعة الداخلية والخارجية .

أنواع وأهداف وأساليب إدارة المخاطر:

تواجه المصارف نوعين رئيسيين من المخاطر المالية وغير المالية (مخاطر الأعمال)، وتشمل (Boussada & Boulila-Taktak, 2018, p. 155):

1. **الائتمانية:** إخفاق العميل في السداد .
2. **السيولة:** عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته
3. **السوق:** تقلب أسعار الصرف والفائدة والأوراق المالية
4. **التشغيلية:** أخطاء بشرية أو تقنية أو تنظيمية
5. **السمعة، القانونية، الإلكترونية، والاستراتيجية:** وتؤثر مباشرة في الثقة المؤسسية واستقرار النشاط المصرفي.

وتهدف إدارة المخاطر إلى حماية الأصول، وضمان الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الثقة مع الأطراف ذات العلاقة، ويتم ذلك من خلال مراحل: تحديد، قياس، اختيار أسلوب المواجهة، التنفيذ، والمتابعة والتقييم وتشمل أساليب المواجهة: تجنب المخاطر، تخفيضها، تحويلها (التأمين)، أو تحملها وفقاً لحجمها وتأثيرها المحتمل.(البجيرمي، 2011، ص 90-92؛ بن عطاف، 2021، ص 130).

وتؤكد الأدبيات أن المراجعة الداخلية أصبحت شريكاً رئيسياً لإدارة المخاطر من خلال تقييم كفاءة الأنظمة الرقابية وتقديم التوصيات اللازمة لمجالس الإدارة، فالتكامل بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة يعزز مرونة المصارف وقدرتها على مواجهة التحديات، ويعد شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار المالي والرقابي في القطاع المصرفي. (Arena & Azzone, 2009, p. 70; Lenz & Hahn, 2015, p. 22; Basel Committee on Banking Supervision, 2012, p. 10)

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة للإجابة عن تساؤلات الدراسة ولاختبار الفرضيات، بالإضافة إلى جمع المعلومات من المصادر الثانوية والتي تشمل ما ورد في الكتب وما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة، وفيما يتعلق بالمصادر الأولية فلقد تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان لجمع المعلومات الاساسية.

مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية وفروعها العاملة في مدينة مصراتة، متمثلة في : مصرف الجهورية احمد الشريف، مصرف الجمهورية قوز التيك، المصرف التجاري الوطني ، المصرف الصحاري، المصرف الإسلامي، مصرف الوحدة، مصرف اليقين، مصرف الواحة، مصرف المتوسط، المصرف المتحد، تم توزيع (38) استبانة، استرجع منها (34) استبانة، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد (1) استبانة نظرا لعدم تحقق الشروط الكافية للإجابة، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (33) استبانة، أي ما نسبته (86.84%) وهي نسبة جيدة جدا للتحليل، كانت العينة المستهدفة في الاستبانة المدراء والمساعدين للوظائف التالية بالمصرف: مدير المراجعة الداخلية، مدير الائتمان، ، مراقب عام مصرف.

أداة جمع البيانات:

للحصول على البيانات الملائمة لموضوع الدراسة، تم تصميم صحيفة استبيان **اعدت على النحو التالي:**

- **القسم الأول:** ويمثل المعلومات الشخصية للمستجيب وتشمل (المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، الخبرة العملية في مجال العمل المحاسبي والمصرفي)
- **القسم الثاني:** خصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام مقياس ليكرت، وقد تضمن 44 فقرة تمثل مجالات الدراسة:
- **المجال الاول:** يقيس المخاطر المحتملة التي تواجه المصارف، ويتكون من (17) فقرة: مخاطر التشغيل (7) فقرات مخاطر السوق (4) فقرات مخاطر الائتمان (2) فقرات مخاطر السيولة (4) فقرات.
- **المجال الثاني:** يقيس مدى مساهمة تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية: يتكون من (13) فقرة لمعايير الصفات و (14) فقرة معايير الأداء.

حدود المقياس:

فيما يتعلق بالحدود التي تم اعتمادها عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة فقد: تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي والمكون من ثلاثة مستويات للمجال الاول:

منخفض:1 – 1.74	متوسط: 1.75 – 2.49	عالي: 2.5 - 3

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لمستويات المجال الثاني (أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية على إدارة المخاطر):

موافق تماماً	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة

وحدود القياس كانت كالاتي:

المنخفض من 3 إلى 3.4	المتوسط من 3.5 إلى 4.24	العالي من 4.25 إلى 5

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS الإصدار 22 بالاعتماد على عدد من الاختبارات والمؤشرات الإحصائية:

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف البيانات وقياس مدى تشتتها حول المتوسط.
- اختبار ويلكوكسون لعينة واحدة لاختبار الفرضيات عندما لا تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً.
- معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لقياس موثوقية الاستبيان، حيث تشير القيم الأعلى من (0.60) إلى ثبات وصدق جيدين.
- اختبار كولموجوروف – سميرنوف للتحقق من مدى مطابقة البيانات للتوزيع الطبيعي.

اختبار صدق وثبات الاستبيان: تم استخدام معامل Alpha Cronbach لتحديد درجة ثبات الأداء، وبالنظر للجدول (1) نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان مرتفعة (اكبر من 85%).

جدول رقم (1): يوضح معاملات الفا كرونباخ

م	محاور الاستبيان	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
1	المخاطر المصرفية	19	0.860
2	معايير المراجعة الداخلية - معايير الصفات	13	0.855
3	معايير المراجعة الداخلية - معايير الأداء	14	0.852

الدراسة الميدانية:

تحليل خصائص عينة الدراسة:

الاتي عرض لخصائص عينة الدراسة حسب البيانات الأساسية للمشاركين في الاستبيان.

جدول رقم (2): خصائص عينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة %
المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي		
دبلوم عالي	4	12.12
بكالوريوس	22	66.67
ماجستير	4	12.12
ليسانس	3	9.09

البيان	العدد	النسبة %
الإجمالي	33	100.00
سنوات الخبرة للمشاركين في الدراسة		
أقل من 5 سنوات	5	15.20
من 5 إلى 9 سنوات	3	9.10
10سنوات فأكثر	25	75.80
الإجمالي	33	100.00
المشاركين في الدراسة حسب المركز الوظيفي		
مدير مراجعة	6	18.20
مساعد مدير مراجعة	9	27.30
مدير ائتمان	6	18.20
مساعد مدير ائتمان	5	15.20
مراقب عام مصرف	2	6.10
مساعد مراقب عام	5	15.20
الإجمالي	33	100.00%

يتضح من الجدول رقم (2) أن مستوى التأهيل العلمي لعينة الدراسة كان جيد جدا، فأفراد العينة المتحصلين على مؤهل جامعي فما فوق بلغ ما نسبته (100) %، وهذا أمر يدعم المشاركين في اعطاء إجابات موضوعية. وأيضا يتضح أن نسبة توزيع المشاركين حسب المركز الوظيفي كانت لصالح المراجعة الداخلية بنسبة (45.5 %) ثم تليه وظيفة إدارة الائتمان بنسبة (33.3 %) ثم مراقبة المصرف بنسبة (21.2 %). وبالنسبة للخبرة المهنية فأن غالبية المشاركين في الدراسة هم من الأفراد الذين لهم خبرة عملية جيدة جدا ويملكون ما لا يقل عن 10 سنوات (75.8%)، وهذا يعزز من جودة البيانات المتحصل عليها.

اعتدالية البيانات:

تم التحقق من خاصية التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة باستخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي لتحديد الاختبار المناسب لكل سؤال وُحدد مدى اعتدالية بيانات كل سؤال من خلال اختبار (Kolmogorov- Smirnov) وبعد إجراء الاختبار تبين أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، نظرا لأن مستوى المعنوية (.Sig < 0.05).

جدول رقم (3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار اختبار كولموجوروف- سميرنوف

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig
مخاطر التشغيل	1.89	0.44	0.000
مخاطر السوق	2.34	0.45	0.000
مخاطر الائتمان	2.08	0.60	0.000
مخاطر السيولة	1.86	0.69	0.000
تبني وتطبيق معايير المراجعة الداخلية - معايير الصفات يساهم في الحد من المخاطر المصرفية	3.90	0.56	0.000
تبني وتطبيق معايير المراجعة الداخلية - معايير الأداء يساهم في الحد من المخاطر المصرفية	3.97	0.57	0.000

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

يتناول هذا الجزء تحليل البيانات التي تم تجميعها بواسطة استمارة الاستبيان باستخدام اختبار One sample Wilcoxon signed ank test يتم قبول الفقرة إذا كانت مستوى المعنوية للمشاهدة Sig أصغر من 0.05 بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرة وتكون الفقرة ايجابية، أما إذا كانت مستوى المعنوية للمشاهدة Sig أكبر من 0.05 فإن أفراد العينة لا يوافقون على محتوى الفقرة وتكون سلبية.

اختبار الفرضية الاولى:

" تواجه المصارف التجارية وفروعها العاملة في ليبيا مخاطر جوهرية تتمثل في: مخاطر تشغيل، مخاطر السوق، مخاطر ائتمان، مخاطر سيولة".

جدول رقم (4): نتيجة التحليل الإحصائي للمخاطر المصرفية المحتملة.

ر. م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig	*حجم التأثير d
	المحور الأول مخاطر التشغيل				
1	دراسات الجدوى الاقتصادية الغير حقيقيه التي يقدمها العملاء.	2.333	0.595	0.000	0.840
2	المعاملات والمستندات والشيكات المزورة المقدمة من العملاء.	1.909	0.843	0.020	0.410
3	عمليات النصب والاحتيال من قبل الأطراف داخلية او الخارجية.	1.788	0.740	0.059	0.330

ر. م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig	*حجم التأثير d
4	صعوبة الحصول على الكوادر الفنية والتشغيلية الكفؤة لمواجهة ومواكبة احتياجات المصرف التشغيلية وخطط تطوير خدماته ومنتجاته.	2.061	0.659	0.000	0.670
5	عدم التزام المسؤولين والموظفين الرئيسيين بالمصرف بالقواعد والقوانين واللوائح والتعليمات المنظمة لعمل المصارف بشكل عام (خرق او عدم كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية).	1.697	0.684	0.169	0.240
6	عدم كفاءة عمل المنظومة الالكترونية التي يعمل بها المصرف وضعف الحماية من الدخول الغير مصرح او التلاعب او اعمال القرصنة والاختراق.	1.818	0.846	0.080	0.300
7	نقص ملائمة وموثوقية البيانات والمعلومات الصادرة او المقدمة من مصرف ليبيا المركزي وادارته.	1.818	0.683	0.019	0.410
8	نقص ملائمة وموثوقية البيانات والمعلومات الصادرة او المقدمة: من وزارة المالية متمثلة في: إدارة الميزانية، مصلحة الجمارك، مصلحة الضرائب.	1.909	0.631	0.001	0.550
9	نقص ملائمة وموثوقية البيانات والمعلومات الصادرة او المقدمة من ديوان المحاسبة. (تأخر اصدار التقارير)	1.697	0.684	0.169	0.240
	مخاطر التشغيل مجتمعة	1.892	0.444	0.000	0.700
	المحور الثاني مخاطر السوق				
10	حالة عدم التأكد اتجاه السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي واستقرار سعر الصرف الأجنبي.	2.545	0.564	0.000	0.880
11	حالة عدم التأكد اتجاه السياسة المالية لوزارة المالية (الميزانية العامة، الضرائب).	1.97	0.684	0.001	0.570
12	حالة عدم التأكد اتجاه مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدلات انتاج النفط واستمراره).	2.424	0.663	0.000	0.820
13	الاعلام السلبي والشائعات	2.424	0.663	0.000	0.820
	مخاطر السوق مجتمعة	2.341	0.454	0.000	0.850
	المحور الثالث مخاطر الأئتمان				
14	عدم وجود أو كفاية عقود التأمين الحالية المحلية والدولية.	2.061	0.659	0.000	0.670
15	احتمال عدم قدرة او رغبة العميل من الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر اقتصادية مباشرة بالمصرف تمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف المصاريف والمعاملات والمتابعة للائتمانات المتعثرة.	2.091	0.765	0.000	0.610
	مخاطر الائتمان مجتمعة	2.076	0.601	0.000	0.700
	المحور الرابع مخاطر السيولة				
16	عدم قدرة المصرف الوفاء بمسحوبات المودعين وتلبية احتياجات التمويل.	1.848	0.834	0.047	0.350
17	عدم الاحتفاظ بمقادير كافية من الأرصدة النقدية وشبه النقدية.	1.758	0.751	0.105	0.280
18	عدم اتباع سياسة موائمة مستقبلية للتدفقات النقدية.	1.909	0.765	0.009	0.450
19	عدم توزيع استخدام الأموال بشكل ينسجم مع ودائع الجمهور.	1.909	0.805	0.014	0.430
	مخاطر السيولة مجتمعة	1.856	0.688	0.008	0.460
	المخاطر الكلية	2.041	0.358	0.000	0.850

جدول رقم (5): ملخص نتائج تحليل فقرات الفرضية الاولى (تواجه المصارف التجارية وفروعها العاملة في ليبيا مخاطر جوهرية)

ر.م	الفقرة (تواجه المصارف التجارية وفروعها العاملة في ليبيا)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	Sig	*حجم التأثير d
1	مخاطر تشغيل جوهرية	1.892	0.444	3	0.000	0.700
2	مخاطر سوق جوهرية	2.341	0.454	1	0.000	0.850
3	مخاطر ائتمان جوهرية	2.076	0.601	2	0.000	0.700
4	مخاطر سيولة جوهرية	1.856	0.688	4	0.008	0.460
	مخاطر مصرفية جوهرية	2.041	0.358	- -	0.000	0.850

*حجم التأثير (Cohen's d) هو مقياس إحصائي يوضح قوة وأهمية الفرق بين المتوسطات، بغض النظر عن حجم العينة. حيث ان قيمة الاحتمال (p-value) التي تبيّن فقط وجود دلالة إحصائية، اما d يحدد مدى أهمية الفرق عمليًا. عادةً يُفسر d = 0.2 كأثر صغير، و0.5 متوسط، و0.8 فأكثر كأثر كبير، مما يساعد في توضيح القيمة التطبيقية للنتائج.

تفسير نتائج الفرضية الأولى: من الجدول رقم (4) والجدول رقم (5):

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSSأن المصارف التجارية الليبية تواجه مجموعة من المخاطر الجوهرية التي تؤثر في أدائها المالي والتشغيلي. فقد بينت النتائج المتعلقة بمحاور الفرضية الأولى أن مخاطر السوق جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.341) ونسبة تأثير (0.85)، ويُعزى ذلك إلى طبيعتها الخارجية المرتبطة بعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والنقدية في الدولة، مما يحد من قدرة إدارات المصارف على التحكم بها. تلتها مخاطر الائتمان بمتوسط (2.076) ونسبة تأثير (0.70)، وهي تعكس استمرار معاناة المصارف من تعثر العملاء وضعف

الضمانات نتيجة لعوامل متعددة أهمها الاضطرابات الأمنية وتقلب النشاط الاقتصادي وإغلاق السجل العقاري. أما مخاطر التشغيل فقد احتلت المرتبة الثالثة بمتوسط (1.892) ونسبة تأثير (0.70)، وتشمل مشكلات تتعلق بالأخطاء البشرية، وضعف الأنظمة الداخلية، وعدم موثوقية بعض البيانات، مما يجعلها من أكثر أنواع المخاطر تعقيدًا في الإدارة المصرفية. في حين جاءت مخاطر السيولة في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.856) ونسبة تأثير (0.46)، ورغم انخفاض المتوسط إلا أنها تظل من المخاطر المحتملة التي قد تهدد استمرارية المصارف، خاصة وأن تحسن السيولة خلال فترة الدراسة محتمل ان يكون مؤقتًا نتيجة تعديل سعر الصرف وزيادة الإيرادات النفطية.

وبتحليل النتائج الإجمالية للمحاور الأربعة، تبين أن مستوى الدلالة المعنوية بلغ (Sig = 0.000) وهو أقل من (0.05)، ما يدل على دلالة إحصائية قوية، بمتوسط حسابي كلي (2.041) ونسبة تأثير مرتفعة (0.85).

وبناءً على ذلك، **تم رفض الفرضية الصفرية (H_0)** التي تنص على أن المصارف التجارية في ليبيا لا تواجه مخاطر جوهرية، **وقُبول الفرضية البديلة (H_1)** التي تؤكد أن هذه المصارف تواجه بالفعل مخاطر تشغيلية وسوقية وائتمانية وسيولة جوهرية تؤثر في أدائها واستقرارها المالي.

اختبار الفرضية الثانية:

" أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية يساهم بشكل جوهري في تعزيز كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية ويحد من المخاطر المصرفية".

جدول رقم (6): نتيجة التحليل الإحصائي: مدى مساهمة تطبيق معايير المراجعة الداخلية على إدارة المخاطر

ر. م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig	حجم التأثير d
المحور الأول	إن تطبيق معايير المراجعة الداخلية - معايير الصفات - (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية وتدوين خطة المراجعة وجودة المراجعة وخضوع المراجعة للتقييم) يساهم في الحد من المخاطر المصرفية من خلال:				
1	تحسين وتعزيز الصلاحيات الممنوحة للمراجعة الداخلية للقيام بأعمالها.	4.242	0.614	0.000	0.897
2	تحد من تأثير العلاقة الشخصية بين موظفي المصرف والمراجع الداخلي على اعمال المراجعة الداخلية.	3.939	0.788	0.000	0.872
3	القيام بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة بوحدات واقسام وفروع المصرف للتأكد من أن الاجراءات الرقابية فعالة.	3.848	0.712	0.000	0.879
4	تعزيز القدرة على القيام بعملية التقييم والتحليل للأنشطة والإجراءات التشغيلية.	3.697	0.77	0.000	0.865
5	تعزيز الالتزام بالحياد والنزاهة عند أداء العمل وتجنب أي تعارض يمكن أن يؤثر على مصالح المصرف.	3.97	0.728	0.000	0.882
6	زيادة الكفاءة والفاعلية لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية.	3.788	0.781	0.000	0.868
7	تحديد طبيعة خدمات التدقيق الداخلي وأنشطته بشكل موثق.	3.909	0.914	0.000	0.847
8	تنظيم القيام بتقديم الخدمات الاستشارية لإدارة وأقسام المصرف.	3.636	0.929	0.000	0.793
9	أن يكون القائم بأعمال وظيفة المراجعة الداخلية شخص مهني.	4.152	0.87	0.000	0.872
10	تنمية وتطوي مهارات مدراء المراجعة وتزويدهم بالمعرفة والفهم الكافيين لطبيعة المخاطر المحيطة بالمصرف وأنشطته.	3.939	0.827	0.000	0.884
11	دعم اعمال المراجعة الخارجية لأنشطة المصرف.	3.455	1.034	0.000	0.693
12	زيادة كفاءة اعداد ورفع التقارير والملاحظات لإدارة المصرف.	3.758	0.936	0.000	0.811
13	اعداد تقارير مراجعة موثوقة ومعززة بالأدلة.	4.333	0.777	0.000	0.891
	تطبيق معايير المراجعة الداخلية - معايير الصفات يساهم في الحد من المخاطر المصرفية.	3.897	0.555	0.000	0.873
المحور الثاني	أن تبني وتطبيق معايير المراجعة الداخلية - معايير الأداء- (إدارة أنشطة المراجعة والتخطيط وادارة المساعدين والمتابعة وتحديد المعلومات) يساهم في الحد من المخاطر المصرفية من خلال:				
14	القيام ب إعداد خطة المراجعة السنوية على مختلف وحدات المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم.	4.152	0.834	0.000	0.874
15	تعزيز الموافقة اللازمة على خطة المراجعة من إدارة المصرف.	4.121	0.992	0.000	0.844
16	تفهم لجنة المراجعة لخطط المراجعة الداخلية ومتطلباتها وأخذ الموافقة عليها.	4.091	0.765	0.000	0.886
17	تحسين التنسيق داخل قسم المراجعة بما يحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية	4.182	0.635	0.000	0.896
18	رفع كفاءة وفاعلية أنشطة المراجعة الداخلية في تقويم وإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.	4.182	0.808	0.000	0.876
19	زيادة وتحسين كفاءة وقدرة المراجع الداخلي على تقييم تعرض المصرف للمخاطر المتأصلة (مخاطر مرتبطة بطبيعة النشاط المصرفي).	3.97	0.81	0.000	0.871
20	تطوير خطة مراجعة داخلية متوافقة مع منهج إدارة المخاطر محدد فيها الأهداف والوقت اللازم للعمل وتوزيع الموارد.	4	0.901	0.000	0.865

ر. م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig	حجم التأثير d
21	تحسين ملائمة وموضوعية التقويمات والتحليلات التي يعتمد عليها المراجع الداخلي في بناء رأيه.	3.939	0.966	0.000	0.822
22	تنظيم اعمال المراجع الداخلي فيما يتعلق بتنظيم وتوثيق واستكمال وحفظ أوراق مهام وانشطة المراجعة الداخلية.	3.909	0.723	0.000	0.866
23	تعزيز قدرات المراجع الداخلي من تصميم وتفيد وتوثيق نموذج إدارة المخاطر المصرفية	3.818	0.769	0.000	0.864
24	يحسن ويعزز التعاون بين قسم المراجع الداخلية وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية لتحسين عمليات إدارة المخاطر.	3.909	0.843	0.000	0.856
25	تزيد كفاءة تقييم احتمالات وقوع التزوير أو الاحتيال وكيفية مواجهه هذه الاحتمالات.	3.667	0.816	0.000	0.862
26	تعزز دور المراجع الداخلي للتأكيد على وجود والالتزام بإجراءات داخلية فعالة لقياس وتقييم مستوى كفاية رأس المال لدى المصرف.	3.727	0.911	0.000	0.836
27	يعزز قدرة المراجع الداخلي المشاركة في تقييم أي خدمة جديدة ينوي المصرف تقديمها بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة والاجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر.	3.848	1.064	0.000	0.791
28	تطبيق معايير المراجعة الداخلية - معايير الأداء يساهم في الحد من المخاطر المصرفية.	3.965	0.568	0.000	0.87
29	تطبيق معايير المراجعة الداخلية كوحدة واحدة يساهم في الحد من المخاطر المصرفية	3.931	0.499	0.000	0.873

جدول رقم (7): ملخص نتائج تحليل فقرات الفرضية الثانية (مدى مساهمة تطبيق معايير المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر)

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig	حجم التأثير d
1	تطبيق معايير المراجعة الداخلية - معايير الصفات يساهم في الحد من المخاطر المصرفية.	3.897	0.555	0.000	0.873
2	تطبيق معايير المراجعة الداخلية - معايير الأداء يساهم في الحد من المخاطر المصرفية.	3.965	0.568	0.000	0.870
3	تطبيق معايير المراجعة الداخلية يساهم في الحد من المخاطر المصرفية	3.931	0.499	0.000	0.873

تفسير نتائج الفرضية الثانية: من الجدول رقم (6) والجدول رقم (7):

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية يسهم بشكل جوهري في تعزيز كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية للحد من المخاطر المصرفية، وذلك من خلال محورين رئيسيين هما معايير الصفات ومعايير الأداء.

فيما يتعلق **بـ محور معايير الصفات**، تبين أن الفقرة المتعلقة بـ " إعداد تقارير مراجعة موثوقة ومعززة بالأدلة " قد حققت أعلى متوسط حسابي (4.333) ونسبة تأثير مرتفعة (0.891)، مما يدل على أهميتها في تعزيز مصداقية وفعالية أعمال المراجعة. في المقابل، حصلت الفقرة الخاصة بـ "دعم أعمال المراجعة الخارجية لأنشطة المصرف "على أدنى متوسط (3.455) ونسبة تأثير (0.693). كما أظهرت النتائج أن جميع فقرات هذا المحور ذات دلالة إحصائية معنوية (Sig = 0.000 < 0.05)، وهو ما يشير إلى أن معايير الصفات تسهم بفاعلية في تحسين أداء المراجعة الداخلية في مواجهة المخاطر من وجهة نظر أفراد العينة.

أما محور معايير الأداء، فقد جاءت الفقرة الخاصة بـ "تحسين التنسيق داخل قسم المراجعة بما يحسن إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية "في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.182) ونسبة تأثير (0.896)، بينما سجلت الفقرة "زيادة كفاءة تقييم احتمالات وقوع التزوير أو الاحتيال وكيفية مواجهتها "أدنى متوسط (3.667) ونسبة تأثير (0.862). وأظهرت جميع فقرات المحور دلالة معنوية قوية (Sig = 0.000 < 0.05) مما يؤكد أن تطبيق معايير الأداء يسهم بفاعلية في رفع جودة المراجعة الداخلية وتعزيز دورها الوقائي من المخاطر.

وبالنظر إلى المعايير كوحدة متكاملة، يتبين أن معايير الأداء جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (3.965)، تلتها معايير الصفات بمتوسط (3.897)، وهي فروق طفيفة تعكس إدراك أفراد العينة لأهمية التكامل بين المعيارين في تطوير وظائف المراجعة الداخلية. كما بلغ المتوسط الكلي للمجموعتين (3.931) بانحراف معياري (0.499) ونسبة تأثير مرتفعة (0.873) ودلالة معنوية(Sig = 0.000) ، مما يؤكد قوة العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية ورفع فاعلية المراجعة في الحد من المخاطر المصرفية.

وبناءً على ما تقدم، **يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0)** التي تنص على أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية لا يساهم في تعزيز كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية، **وقبول الفرضية البديلة (H_1)** التي تؤكد أن تطبيق هذه المعايير يسهم بفاعلية في تحسين أداء المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الليبية.

ملخص النتائج:

من اشد المخاطر المحيطة بالنشاط المصرفي كانت: (مرتبة تنازليا)

1. حالة عدم التأكد اتجاه السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي واستقرار سعر الصرف الأجنبي.
2. حالة عدم التأكد اتجاه مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدلات انتاج النفط واستمراره).
3. الاعلام السلبي والشائعات.
4. دراسات الجدوى الاقتصادية الغير حقيقية التي يقدمها العملاء.
5. عدم وجود أو كفاية عقود التأمين الحالية المحلية والدولية.
6. احتمال عدم قدرة او رغبة العميل من الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد.

كان اقل المخاطر تأثيراً:

1. عدم التزام المسؤولين والموظفين الرئيسيين بالمصرف بالقواعد والقوانين واللوائح والتعليمات المنظمة لعمل المصارف بشكل عام.
2. نقص ملائمة وموثوقية البيانات والمعلومات الصادرة او المقدمة من ديوان المحاسبة.

أن لتطبيق معايير المراجعة الداخلية وفقا للمنهج الدولي دور جوهري يساهم في الحد من المخاطر المصرفية ويحسن من فاعلية المراجع الداخلية **من خلال:** (الأكبر مساهمة)

1. اعداد تقارير مراجعة موثوقة ومعززة بالأدلة.
2. تحسين وتعزيز الصلاحيات الممنوحة للمراجعة الداخلية للقيام بأعمالها.
3. تحسين التنسيق داخل قسم المراجعة بما يحسن إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.
4. رفع كفاءة وفاعلية أنشطة المراجعة الداخلية في تقويم وإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.
5. أن يكون القائم بأعمال وظيفة المراجعة الداخلية شخص مهني.

التوصيات:

1. زيادة توضيح أهمية تبني نظام إدارة المخاطر (نموذج وخطة إدارة المخاطر).
2. السعي الي مزيدا من التوضيح لأهمية معايير المراجعة والمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.
3. بدل الجهود لتبني نموذج المراجعة وإدارة المخاطر وتعزيز الموارد والمؤهلات وذلك بإقامة دورات تدريبية وورش عمل حول مفهوم ادارة المخاطر ومعايير المراجعة الداخلية..
4. الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية.
5. تطوير اللوائح والقوانين المنظمة لأعمال المحاسبة والمراجعة والعمل المصرفي ككل في اتجاه دعم منهج إدارة المخاطر وتبني معايير المراجعة الداخلية كعنصر أساسي لتعزيز كفاءة التشغيل المصرفي.

قائمة المراجع:

1. أبو زيد، خالد عبد الشافي، وأبو زقية، عبد الناصر محمد. (2024). دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا . مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية، (1)11، 93-116.
2. البجيرمي، شادي صالح، (2011). دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية في المصارف السورية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة دمشق، سوريا.
3. بن عطاف، ولاء فريد حسين. (2021). دور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. المجلة العربية للنشر العلمي، (37)، 116-141.
4. المحجوب، حميدة علي، (2015) .دور المراجع الداخلي في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في ليبيا (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية الليبية، ليبيا.
5. يعقوب، ابتسام .(2014) . أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عين تموشنت، الجزائر.
6. رضوان، إيهاب ديب، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012).
7. خلف، برهان حسين ، تطوير المراجعة الداخلية لتحسين الرقابة على الأنشطة المصرفية في المصارف التجارية العراقية "، (المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الرابع، 2017).
8. العماري، امباركة سالم وبوشعالة، كريمة الهادي، دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي، المؤتمر الثالث للعلوم والتقنية، طرابلس، ليبيا، 28 – 30- نوفمبر،2020).
9. أبورويلة، عبد الكريم، الدنفور، إبراهيم، والفاخري، الصالحين. (2019). تقييم المراجعة الداخلية في المؤسسات الليبية في ضوء المعايير الدولية. مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، (4)، 1–24.
10. بودور،أيوب، تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مذكرة ماستر في العلوم المالية، جامعة 8 ماي، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر(2019) .

11. جاهل، حسن هادي و حسين، علي حنظل (2019). أثر التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة في المصارف، العراق، المجلة العربية للنشر العلمي.
12. فرحات، عبد الحليم محمد. مدى توفر المقومات اللازمة للمراجعة الداخلية لتحسين أداء إدارة المخاطر: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في ليبيا. رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، ليبيا.(2018) .
13. Arena, M., & Azzone, G. (2009). Identifying organizational drivers of internal audit effectiveness. Managerial Auditing Journal, 24(8), 68-84.
14. Basel Committee on Banking Supervision. (2012). The internal audit function in banks. Bank for International Settlements.
15. Boussada, R., & Boulila-Taktak, N. (2018). Internal audit, board and audit committee effectiveness. Managerial Auditing Journal, 33(2), 148-168.
16. Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (2013). Internal Control – Integrated Framework.
17. Lenz, R., & Hahn, U. (2015). A synthesis of empirical internal audit effectiveness literature. Managerial Auditing Journal, 30(1), 5-33.
18. The Institute of Internal Auditors (IIA). (2017). International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing.